فاسد، لأن اسم الشرط إنما كان الرفع فيه مختاراً لعدم التكلف فيه وهو أنه بمنزلة: زيد ضربته لا إضمار يكون فيه، والنصب يحتاج معه إلى إضمار ما ينصب، وأما هذا فإن بعده فعل الأمر فالمختار فيه النصب وليس له في اختيار الرفع متمسك إلا قوله عز وجل: و﴿السارق والسارقة﴾ و﴿الزانية والزاني﴾، وقد أولناهما على أحسن وجه[1].

فمن قائل يقول: الضرورة أنه لو نصب لكان في ذلك إثبات لأنه صنع البعض.

ومن قائل يقول: لو نصب لكان كل المضاف إلى الضمير يلي العامل وذلك لايجوز، فسيبويه لم يراع شيئاً من ذلك. ألا ترى أنه لو كان الأمر على ما زعموا لما جاز له هنا أن يخير بينه وبين غيره لأن غيره ممكن فأي ضرورة تدعو إليه فهو رحمه الله يجيز حذف الضمير على هذه الصورة قليلاً.

وقوله: فهذا أبعد الوجهين، يعني أن يجعل كلا مبتدأ ويحذف الضمير، ووجه البعد أن فيه حذفاً من غير داعٍ، ألا ترى أنه قد كان يمكن أن يقول: (كل من) فينصب.

وأما إذا رفعته بـ «ما» فلا تجد بداً من حذف الضمير لأنه لا يمكن أن يتسلط عليه ـ عارف ـ أصلاً.

ثم قال سيبويه: وزعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما) فهذا يمكن أن يكون منه (ليس خلق الله مثله)[2].

---

(1) كتاب النكت ص 76.

(2) أي تجعل ليس للنفي مطلقاً تقول: «ليس خلق الله مثله» هذا في الماضي وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ وهذا في المستقبل، هذا رأي سيبويه، ورأى جمهور النحاة:أنها لنفي الحال، وحاصل التوفيق أن خبر ليس إذا لم يقيد بزمان حمل نفيه على الحال، وإن قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به.

حاشية الدسوقي على المغني 1/294